TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/43/L.4
18 October 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الثالثة والأربعون
جنيف، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦
البند ٣ من جدول الأعمال

الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: إعادة النظر في استراتيجيات التنمية؛ بعض الدروس المستخلصة من التجربة الإنمائية في شرق آسيا

مشروع ملخص الرئيس

١- كانت المناقشة التي جرت بشأن هذا البند ثرية وزاخرة بالمعلومات المفيدة. وقد تناولت عدداً من قضايا السياسة المتعلقة بالعولمة والتحرير، فضلا عن قضايا سياسة محددة في إطار مناقشة البند ٣ من جدول الأعمال "الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: إعادة النظر في استراتيجيات التنمية؛ بعض الدروس المستخلصة من التجربة الانمائية في شرق آسيا"، واستخدم تقرير التجارة والتنمية ١٩٩٦، كخلفية للموضوع. واشتملت المناقشة أيضاً على مناقشة أخرى غير رسمية أُجريت مع فريق من الخبراء من الخارج، وقد أسهمت آراء الخبراء إسهاماً كبيراً في تعميق فهم القضايا. غير أن بعض الوفود أسفت لعدم إتاحة ترجمة تقرير التجارة والتنمية بجميع لغات عمل الأمم المتحدة قبل انعقاد المجلس، وهو أمر جعل من الصعب على بعض الحكومات الإعداد بصورة مناسبة للمناقشة.

٢- وقد لقي تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٦ ترحيباً كبيراً من الوفود وأشادت هذه الوفود بارتفاع مستويات التحليل فيه. وأعربت معظم الوفود عن ارتياحها لأن تحليل التقرير لقضايا الترابط العالمي من المنظور الإنمائي يعكس توافق الآراء الذي تم التوصل اليه في الأونكتاد التاسع. وأعربت عن تأييدها الكبير لجهود الأونكتاد الهادفة إلى تحليل التجارب الإنمائية الناجحة، واستخلاص الدروس التي قد تكون ذات قيمة لبلدان أخرى، ولا سيما أقل البلدان نمواً. وأعربت عدة وفود عن رأي مفاده أن الانتقال بهذه الدروس من مرحلة تحليلية الى مرحلة ذات منحى عملي أكبر هي الخطوة الطبيعية التي يجب أن تلي هذا النوع من الدراسات. ورأى عدد من الوفود أن بحث التجارب الناجحة في المناطق الأخرى، بما فيها أمريكا اللاتينية والبلدان الأكثر نجاحاً بين أقل البلدان نمواً، واستخلاص الدروس المناسبة للبلدان الأخرى، ينبغي أن يراعيا تماماً الظروف الاجتماعية والسياسية الخاصة، فضلاً عن الفوارق القائمة في مستويات التنمية.

٣- وكان للإسهامات المقدمة من منطقة شرق آسيا دور كبير في إثراء المناقشة المتعلقة بتجارب هذه المنطقة. ورأت عدة وفود أن تقاسم خبرات بلدانها مع البلدان النامية الأخرى لا يتيح خيارات سياسة لبلدان أخرى تواجه في الوقت الراهن تحديات إنمائية هائلة فحسب، بل يتيح أيضاً أساساً لتقديم مساعدة تقنية ومالية أكثر فعالية من جانب البلدان الأكثر تقدماً في شرق آسيا. وأيدت هذه الوفود بوجه عام تأييداً كبيراً التحليل الوارد في تقرير التجارة والتنمية بوصفه وسيلة لإلقاء المزيد من الضوء على المزيج الخاص من السياسات القائمة على آلية السوق والسياسات الحكومية، الذي استخدمته تلك البلدان لتنسيق عملية النمو الاقتصادي والتصنيع السريعة. وتم التشديد بوجه خاص على السياسات المستخدمة للترويج للاستثمار والتصدير، ولرفع مستويات التكنولوجيات، وتعزيز التدريب، وتحسين رأس المال البشري. وتم التسليم بوجه عام بأن الدور الحاسم الذي لعبه ارتفاع معدلات استثمارات القطاع الخاص واستثمارات الهياكل الأساسية العامة في إزالة قيود التوريد يعتبر أحد الدروس الرئيسية التي ينبغي نقلها من شرق آسيا إلى بلدان نامية أخرى. كما تم التسليم بالدور الإيجابي لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر الانتقائية في هذا السياق، غير أن عدداً من الوفود أعرب عن ضرورة إجراء المزيد من الدراسات والبحوث التجريبية بشأن الصلات القائمة بين التحرير، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتكنولوجيا والتنمية، في ضوء تجارب شرق آسيا.

٤- وكان هناك اتفاق في الرأي على أن واضعي السياسات في البلدان النامية أصبحوا يقدِّرون على نحو أكبر دور السوق كأساس للنمو الاقتصادي. وبينما لاحظ بعض الوفود أن هناك تداخلاً كبيراً بين جدول الأعمال التقليدي للتكييف الهيكلي والكثير من سمات نجاح تجربة المنطقة الآسيوية، أكدت وفود أخرى أنه لا يمكن تفسير دينامية "المعجزة الآسيوية" تفسيراً مناسباً بالنهج الوظيفي الذي تنادي به مؤسسات بريتون وودز وأعربت عن قلقها لأن دور الدولة التكميلي، وعند اللزوم، التصحيحي، قد أُهمل على نحو لا مبرر له في الكثير من المناقشات الأخيرة حول السياسة الإنمائية وبرامج التكييف الهيكلي. وقالت بعض الوفود إنه ينبغي لجيل جديد من برامج التكييف الهيكلي أن يتناول الدروس المستخلصة من تجربة شرق آسيا. غير أن بعض الوفود الأخرى من شرق آسيا حذرت من إجراء تقييم غير نقدي لتجارب بلدانها، معترفة بوقوع أخطاء وبأن هذه الأخطاء يجب أن تندرج في إطار عملية التعلُّم.

٥- وشكلت مسألة الطريقة التي استخدمت بها اقتصادات شرق آسيا الموارد الخارجية لتعزيز دينامية النمو المحلي لديها موضوع اهتمام خاص لكثير من الوفود. كما أشير الى أن الوصول الى الأسواق ورؤوس الأموال والتكنولوجيات الأجنبية كان جزءاً لا يتجزأ من التنمية الناجحة في جميع اقتصادات شرق آسيا. وأعرب عدد من الوفود عن شكوك بشأن إمكانية استخدام سياسات تجارية وصناعية أكثر انتقائية، على غرار السياسات التي يبدو أن بعض بلدان شرق آسيا قد اتبعتها، في سياق البيئة التجارية الجديدة التي أدى فيها ازدياد التحرير إلى الحد من استقلالية الدولة في صوغ سياستها الاقتصادية الوطنية، وحثت هذه الوفود الأمانة على الاضطلاع بأعمال لتقرير إجراءات سياسة أكثر تحديداً على نحو يتمشى مع اتفاقات جولة أوروغواي.

٦- وأبدى عدد من الوفود بعض الشك إزاء النهج التفاؤلي المعتمد في تقرير التجارة والتنمية لهذا العام فيما يتعلق بالبيئة العالمية للتصنيع الموجه نحو التصدير. فبينما كان هناك اتفاق على أن العولمة تتيح الكثير من الفرص الجديدة للبلدان النامية، رأت بعض الوفود أن العولمة تنطوي أيضاً على خطر متزايد بتهميش هذه البلدان. ورأت عدة وفود أن البيئة الاقتصادية والتجارية الدولية القائمة اليوم لا تفضي إلى نفس النتائج إذا ما قورنت بالفترة التي كانت قائمة عندما بدأت شرق آسيا تُقلع نحو النمو الاقتصادي المستدام. وتم

تحديد مجموعة من العوامل، مثل تباطؤ النمو في الاقتصادات المتقدمة، وازدياد الحمائية، وازدياد المنافسة فيما بين مصدِّري البلدان النامية، بوصفها عوامل تسهم في هذه البيئة المتغيرة.

٧- وفي ضوء العقبات العالمية الجديدة التي يواجهها واضعو السياسات في البلدان النامية، أعرب الكثير من الوفود عن الاهتمام بالبُعد الإقليمي لنجاح منطقة شرق آسيا، وهو نجاح شكلت فيه التجارة والاستثمار أدوات لنقل دفعات النمو فيما بين البلدان ذات المستويات المختلفة من التنمية. وناقشت عدة وفود ما تبذله هي نفسها من جهود متجددة في هذا الاتجاه، وبخاصة نهج "الخطوة خطوة" الجاري اعتماده. وحث عدد من الوفود على القيام بالمزيد من الأعمال بشأن هذا الجانب من نجاح منطقة شرق آسيا وآثاره على استراتيجيات التنمية بشكل أعم.

٨- أما الفكرة المطروحة في تقرير التجارة والتنمية، والقائلة بأن من شأن إنشاء خدمة تسويق وإعلام أن يساعد الكثير من البلدان الحديثة العهد بالتصنيع في صوغ استراتيجياتها التصديرية برصد أحوال السوق الخاصة بمصنوعات محددة كثيفة العمالة، فقد لقيت استجابات متفاوتة. ولاحظ عدد من الوفود أن هذه المهمة تشكل بالفعل أحد الأنشطة الهامة المضطلع بها داخل مركز التجارة الدولية وفي إطار المساعدة الإنمائية الثنائية. إلا أن بعض الوفود الأخرى شجع الأمانة على الإمعان في دراسة هذه المسألة.

٩- واختلفت الآراء اختلافاً حاداً فيما يتعلق بالاحتمالات المرتقبة للاقتصاد العالمي في الأجلين القصير والمتوسط. فرأت بعض الوفود أن تحقيق تقدم جوهري من حيث الاستقرار العالمي بدأ يُترجم إلى نمو أكثر استدامة، وبخاصة في الشمال. كما أن أداء النمو المسجل في الآونة الأخيرة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية يظهر علامات مشجعة من هذا المنظور. إلا أن وفوداً أخرى رأت أن معدل النمو العام للاقتصاد العالمي ما زال منخفضاً جداً وأن الانتعاش في أنحاء عديدة من العالم ما زال قصير المدة إلى درجة يتعذر معها إجراء تنبؤات من أجل الإجراءات المقبلة. وأعرب عدد من الوفود عن القلق إزاء سياسات امتصاص التضخم التي تتبعها البلدان المتقدمة وإزاء إصرارها على مكافحة الضغوط التضخمية الظاهرة، وهي سياسات ساهمت في إبطاء النمو في الاقتصاد العالمي، نظراً إلى أن البلدان الصناعية الرئيسية ما زالت تمثل ثلاثة أرباع الناتج العالمي. وأعربت بعض الوفود عن خشيتها من أن يؤدي استمرار البطالة في هذه البلدان، أو حتى ارتفاعها، إلى توليد ضغوط لعكس الالتزامات التي تم التعهد بها في اتفاقات جولة أوروغواي، الأمر الذي يعرِّض للخطر نوع الاستراتيجيات المتبعة في شرق آسيا والمتمثلة في استراتيجيات النمو الذي يقوده التصدير. ورأت وفود أخرى أن تدعيم النظام الضريبي يشكل أحد المهام الأساسية للسياسة الاقتصادية وأن من شأن تخفيض أسعار الفائدة وتحقق توقعات أكثر إيجابية في الأجل الطويل أن يعززا النمو في الاقتصاد العالمي.

١٠- وأشار الكثير من الوفد إلى مشكلة الدين بوصفها أحد العوائق التي تواجهها البلدان النامية في الوقت الراهن. ورحبَّت الوفود بتناول قضية الدين في تقرير التجارة والتنمية ووصفت هذا التناول بأنه استعراض عام جيد ودقيق للمبادرة الجارية في مؤسسات بريتون وودز. وأعرب عدد من الوفود عن الامتنان لما يقوم به الأونكتاد من عمل مفيد بشأن إدارة الدين وفي مفاوضات نادي باريس. وأشارت بعض الوفود إلى المقترحات التي قُدمت مؤخراً في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والهادفة إلى التخفيف من عبء دين أقل البلدان نمواً. وبينما رحَّبت الوفود ترحيباً حاراً بهذه المقترحات بوصفها تدفع المناقشة في الاتجاه الصحيح، رأى عدد من الوفود الأخرى أنه يمكن القيام بأكثر من ذلك، وخاصة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة

بالديون. ورأت أن معايير القدرة على تحمُّل الديون ما زالت تقييدية وأن هناك حاجة إلى بعض المرونة في تحديد أهلية البلدان وإلى إطار زمني واقعي. وقالت بضعة وفود إن مشكلة الدين ينبغي أن تعالجها مؤسسات بريتون وودز وأن تقرير التجارة والتنمية ينبغي أن يركز على الأولويات الجديدة التي تم الاتفاق عليها في الأونكتاد التاسع.

١١- وأُثني أيضاً على تقرير التجارة والتنمية لما تضمنه من مناقشة للعوامل التي تؤثر في تدفقات رؤوس الأموال الدولية، وهي مناقشة كانت مفيدة وباعثة على التفكير. وأُشير إلى أهمية الأطر التنظيمية الوطنية وأكد بعض المتحدثين أنه يمكن، نظراً الى سرعة تقلُّب مثل هذه التدفقات، فرض أنواع من الرقابة على رؤوس الأموال بصورة مؤقتة، إلا أنه ينبغي أن تدعم هذه الرقابة عمليات تكييف مناسبة في مجال السياسات.

١٢- وأشار عدد من الوفود إلى قضايا لم يشملها تقرير التجارة والتنمية لهذا العام والتي يمكن تناولها بشكل مفيد في الأعداد اللاحقة. وتشمل هذه القضايا تأثير السياسات والتنمية الاقتصادية على العدالة الاجتماعية والفقر، وإجراء تقييم أكثر تفصيلاً لفرص التصدير التي أوجدتها جولة أوروغواي بالفعل للبلدان النامية.

- - - - -